محاولة تقييم أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر - حالة صيدال-

حمزة شنوف (*) & شريفة رفاع (**)
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
جامعة قاصدي مرباح، ورقلة - الجزائر

ملخص : تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تقييم مدى استجابة وتوافق قوانين وتعليمات النظام المحاسبي المالي الجزائري المطبقة في مجمع صيدال، لمتطلبات بعض معايير المحاسبة الدولية المستنبطة من الدراسات السابقة والمتمثلة في (12 - 16 -19 -36)IAS، والتي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة، وبغية الوصول إلى أهداف الدراسة قمنا باستخدام اختبار (t) لعينتين مستقلتين تمثلتا في متطلبات معايير المحاسبة الدولية وما يقابلها من متطلبات وفق النظام المحاسبي المالي، وأشارت النتائج إلى وجود استجابة تصل نسبتها إلى 68,75%، وهناك أيضا تأثير ذو دلالة إحصائية وهذا ما يعبر عنه ناتج اختبار (t) والمقدر بـ 7,978- وبدرجة حرية مقدارها 115، ومن ثم قمنا بمقارنة نتائج المردودية المالية والاقتصادية لمجمع الشركات صيدال خلال المرحلة الانتقالية، وخلصت نتائجها إلى وجود تأثير على مستوى المردودية الاقتصادية خلال سنة 2009، وذلك من خلال تأثير تطبيق الضرائب المؤجلة على الأصول على كل من مردودية الأصول ومردودية الأموال التشغيلية في حدود 0.92-% و 1,32-% على التوالي.

الكلمات المفتاح : حسابات مجمعة، نظام محاسبي مالي، معايير المحاسبة الدولية، تحليل مالي للحسابات المجمعة.

تصنيف JEL : L25، M41.

I. تمهيد:

كان ومازال الاهتمام بموضوع معايير المحاسبة الدولية قائما على المستوى الدولي ويظهر ذلك جليا من خلال التطورات الجديدة الحاصلة على مستوى المعايير المحاسبة الدولية الخاصة بالحسابات المجمعة والفردية، وكذا الأبحاث، الملتقيات والمؤتمرات الدولية، وآخرها مؤتمر المحاسبي الدولي التاسع عشر، المنعقد عام 2014 بروما، بحضور 4000 مهني من 100 دولة، وكان موضوعها حول" تطوير جودة المحاسبة الدولية". أما على المستوى المحلي فيعتبر موضوعها حديث الساعة، نتيجة لالتزام المؤسسات الجزائرية بتطبيق النظام المحاسبي المالي SCF والمستمدة مبادئه من معايير المحاسبة الدولية بداية من 2010/01/01، وبتطبيق أثر رجعي لسنة 2009.

إن انتشار المجمعات حول العالم محليًا ودوليًا، وتشابك المصالح بين الأطراف باختلاف أنواعها، أدى بمجلس معايير المحاسبة الدولية بالاستقرار على عدة معايير خاصة بالحسابات المجمعة، لكن هذا لم يدم طويلاً ويرجع ذلك لاكتشاف سلبيات هذه المعايير (IAS 27, IAS 28, IAS 31)، والتي كانت نتائج تطبيقها عدم تلبية احتياجات ذوي المصالح، ويظهر ذلك من خلال تكاثف طلبات مجموعة 20، ومجلس الاستقرار الدولي وأطراف أخرى للجهة المصدرة بإعادة النظر في تلك المعايير، مما قاد بمجلس المعايير المحاسبية الدولية في 12 ماي 2011 بالقيام بتعديل في المعايير المحاسبة الدولية (IAS 27, IAS 28) وإلغاء (IAS 31)، ونشر معايير تقارير مالية دولية جديدة (IFRS 10, IFRS 11, IFRS 12)، وألزمت تطبيقها ابتداءا من الفاتح من جانفي 2013 أو بعد، ومع ذلك قام الاتحاد الأوروبي بزيادة فترة إضافية لمدة عام للشركات الأوروبية مما يجعل إلزامية تطبيقها في الفترة السنوية التي تبدأ بعد 1 جانفي 2014.

➢ **مشكلة الدراسة:** باعتبار تلك الحسابات المجمعة المصدر الرئيسي لجميع مستخدمي القوائم المالية حالها كحال القوائم المالية الفردية، وذلك في شكل مخرجات محاسبية كمية تساعد على فهم ومعرفة القواعد المحاسبية التي تحكم إعداد البيانات والتقارير من قبل المستخدمين وكذا تحليلها، ومما ساعد على ظهورها عدم كفاية تحليل القوائم المالية الفردية في الحكم على مستوى الأداء المالي للمجمع ككل في شكل متكامل من حيث وضعية المجمع وعمليات اتخاذ القرار... ؛ ولتمكن المجمع من معرفة قدرته على بلوغ أهدافه وتقييم وضعيته، ففي هذه الحالة فهو بحاجة إلى تقييم أدائه بالطريقة المناسبة، من خلال انتقاء المؤشرات المالية المناسبة التي تنطبق على كل من القوائم المالية الفردية والمجمعة على حد سواء، والمؤشرات الخاصة بالقوائم المالية المجمعة فقط ؛ وبالرغم من تماثل أدوات التحليل المالي للحسابات المجمعة باختلاف طبيعة الأنظمة المحاسبية، يكمن الاختلاف في مخرجات المعلومة المحاسبية والتي تختلف حسب قواعد النظام المحاسبي المطبق، التي قد تؤدي إلى تغيير الحكم على الوضعية المالية وعملية اتخاذ القرار للمجمع ككل.

وعلى ضوء ما سبق، تتبلور معالم طرح **الإشكالية الرئيسية** في السؤال التالي:

ما هو أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة ؟

eMail : (*) Chennouf_hamza@hotmail.fr & (**) Ch.refaa@gmail.com

أما بخصوص **الإشكاليات الفرعية** فتلخص أسئلتها على النحو التالي:

- ما مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة ؟
- هل تلتزم القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي ؟
- فيما يتمثل الاختلاف عند حساب المردودية المالية والاقتصادية للقوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة؟
- ما مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية ؟

➢ **فرضيات الدراسة:**

- **الفرضية الرئيسية الأولى:** هناك استجابة متوسطة في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد مجمع صيدال لقوائمه المالية؛
- **الفرضية الرئيسية الثانية:** يلتزم مجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد قوائمه المالية المجمعة؛
- **الفرضية الرئيسية الثالثة:** ليس هناك أي اختلاف في قياس كل من المردودية المالية أو الاقتصادية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة؛
- **الفرضية الرئيسية الرابعة:** ليس هناك أي تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية؛

➢ **أهمية الدراسة:** تتمثل أهمية الدراسة في كونها من أوائل الدراسات التي تتناول موضوع تأثير معايير المحاسبة الدولية على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة في الجزائر، ونسبة تطبيق المعايير المؤثرة على نتائج التحليل المالي عند إعداد القوائم المالية المجمعة المعدة وفق **SCF**، وذلك نتيجة المكانة التي تحتلها المجمعات في الحياة الاقتصادية، ككونها مساعدة على تحقيق التنمية الاقتصادية على الأمد الطويل ؛ وكذلك من بين أهم وأشهر الدراسات المقدمة من طرف عديد الباحثانين في العشر السنوات الأخيرة، إذ أننا نجد ما لا يقل على عشر دراسات سابقة طبقت على مستوى عشر دول مختلفة. والذي يحدد في مجملها العلاقة بين الأداء المالي وتطبيق معايير المحاسبة والتقارير المالية الدولية لأول مرة.

➢ **أهداف الدراسة:** تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى فعالية المعايير **(12 – 16 – 19 -36) IAS** في تأثيرها على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة.

➢ **منهجية الدراسة:** تمثلت منهجية الدراسة بتطبيق منهج دراسة حالة، وبإسقاط الدراسة على مجمع صيدال، وقد تم الاعتماد على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي. بالإضافة إلى كل من الملاحظة والمقابلة. أما بخصوص البرامج والمعالجات المستخدمة، تم تجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامجي Excel، و16 SPSS وذلك حسب طبيعة المعلومة. وتتلخص خطوات إعداد الدراسة في ثلاث نقاط رئيسية نلخصها على النحو التالي:

- قياس مدى استجابة القوائم المالية الخاصة بالشركة الأم لمجمع صيدال لمتطلبات معايير المحاسبة المالية الدولية التي لها أثر مباشر على نتائج التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة، والمتمثلة في IAS 12-16-19-36، وذلك من خلال تحديد متوسط إجمالي تطبيق تلك المعايير خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2012؛
- تحديد هل هناك التزام دال إحصائيا بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية محل الدراسة، وما يقابلها من تعليمات وقوانين وفق SCF، وذلك بقياس اختبار (ت) لعينتين مستقلتين؛
- القيام بقياس مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية الخاصة بالحسابات المجمعة خلال المرحلة الانتقالية 2009 - 2010، ومحاولة استخراج أثر تطبيق IAS 12-16-19-36 على الحسابات المجمعة لصيدال خلال تلك الفترة.

➢ **الدراسة السابقة:** سنركز في هذا الجزء على أهم الدراسات السابقة التي تطرقت في مضمونها على تأثير تطبيق معايير المحاسبة الدولية على الأداء المالي أو القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية والتي بلغت في مجملها **عشرة** دراسات، قدمت في **عشرة** دول مختلفة، وقد قمنا بتلخيصها كما يوضحها الجدول رقم (1)، وتلخص نتائج الدراسات السابقة على النحو التالي:

- **الدراسة الأولى:** دراسة **(Agca A. and Aktas R, 2007)**[1] أظهرت نتائجها أن الاختلافات كانت كبيرة على مستوى عينات الدراسة والتي شملت مجموعة من النسب المالية، وفي بعض القطاعات كان التأثير في بعض النسب فقط. وتمثلت نسبة النقدية، جرد معدل دوران، دوران الأصول، العائد على حقوق المساهمين، نسبة المسؤولية الشاملة في القطاعات، ونسبة النقد ومعدل دوران الأصول في العينة ككل.

- **الدراسة الثانية:** دراسة **(Callao, Jarne and Laínez, 2007)**[2] خلصت النتائج على أنه هناك تأثير على القوائم المالية عند تطبيق معايير IFRS، مقارنة بالمعايير المحلية لنفس الشركة وفي نفس الفترة، كذلك لم يكن هناك أهمية للتقارير المالية لسوق الأسهم المحلية بسبب الفجوة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية، والتي أصبحت أوسع عند تطبيق معايير التقارير المالية ؛ مع الزيادة في قيمة النقد ومعادلات النقد على المدى الطويل، وكذلك في مجموع الأصول، نسبة النقدية، المديونية والعائد على حقوق المساهمين ؛ انخفاض في قيمة المدينين، الأموال الخاصة، الدخل التشغيلي، نسبة الملاءة المالية والعائد على الأصول. وأخيرا تطور القيمة السوقية للشركات الاسبانية لا يتماشى مع القيمة الدفترية في فترة تحليلها، بغض النظر عن القواعد التي تطبقها الشركات لإعداد المعلومات المالية.

- **الدراسة الثالثة:** دراسة **(Lantto and Sahlström, 2009)**[3] خلصت نتائجها أن النسب تختلف في حدود 5 % عند اعتماد IFRS، وذلك من خلال تحقيق زيادة كبيرة في نسبة الربحية، واستقرار في نسب الرافعة، وانخفاض كبير في نسبة مضاعف السعر العائد (PE)، الأموال الخاصة ونسب السيولة السريعة بدرجة أقل.

- **الدراسة الرابعة:** دراسة **(Silva, do Couto and Cordeiro, 2009)**[4] لخصت نتائج التحليل في ثلاثة مستويات، في المستوى الأول أن هناك اختلافات هامة، متزايدة وذات دلالة إحصائية مسجلة ضمن القوائم المالية المدروسة. وبالنسبة للمستوى الثاني تشير نسب السعر إلى العائد وربحية السهم إلى الاستهلاك. وأخيراً تظهر متوسط نسب الرفع المالي إلى الانخفاض، ويدل ذلك على إدراك مخاطر أكبر للمستثمرين في هذه الشركات.

- **الدراسة الخامسة:** وخلصت دراسة **(Klimczak, Karol Marek, 2011)**[5] على أنه لا يوجد أي دليل على وجود رد فعل غير طبيعي، أو تأثير مفاجئ في وقت تطبيق IFRS لأول مرة؛ وكذا أن متوسط أثر IFRS يمكن أن يكون صغيرة نسبيا، حتى في ظل المرحلة الانتقالية في بولندا.

- **الدراسة السادسة:** دراسة **(Jindrichovska, I. – Kubickova, D, 2012)**[6] خلصت نتائج الدراسة أن القوائم التشيكية لـــ IFRS قد تسببت في حدوث تغييرات في قيمة وأداء الشركات، كما لم تكن هناك اختلافات مهمة إحصائيا ناتجة عن الدراسة القياسية المعمول بها، وأخيرا أن الانتقال إلى IFRS يمكن أن يسبب تدهور في المؤشرات الرئيسية التي يمكن أن تؤثر على تقييم شامل للشركات. وحسب توصيات الدراسة يجب الحذر من تعميم نتائج هذه الدراسة نتيجة لصغر حجم العينة.

- **الدراسة السابعة:** دراسة **(Erick R. Outa, 2011)**[7] كانت مفادها أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يؤثر بنسب ضئيلة على جودة المعلومات المحاسبية.

- **الدراسة الثامنة:** دراسة **(Edilson Paulo et al.)**[8] أظهرت النتائج أن نوعية المعلومات المحاسبية لم تتحسن بشكل ملحوظ مقارنة بفترة ما قبل وبعد اعتماد هذه المعايير في البرازيل أو أوروبا.

- **الدراسة التاسعة:** دراسة **(Alain SCHATT, Elise GROSS 2007)**[9] خلصت النتائج أن تطبيق معايير المعايير المحاسبة الدولية مكلفة للغاية بالنسبة للشركات. ومن المفترض أيضا أن تطبيق معايير المحاسبية يعطي صورة أكثر دقة عن الوضع المالي للمستثمرين، كما يبدو أن الصورة التي قدمتها نتائج المعايير الفرنسية مقارنة بالمعايير المحاسبة الدولية كانت مرضية نسبيا، لأن التغييرات هامشية إلى حد ما في كثير من الحالات.

- **الدراسة العاشرة:** دراسة **(Paolo Andrei, et al. 2005)**[10] خلصت هذه الدراسة إلى نتيجة مفادها أن إدخال معايير المحاسبة الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتطبيق الفوري في إعداد البيانات المالية المجمعة للشركات المدرجة يتطلب هذا الأخير مواجهة عدد كبير من المشاكل والتغيرات. وسببها الأول يعود أساسا في الاختلاف الموجود بين المصادر الإيطالية والعالمية ؛ وأن أهم المشاكل الموجودة تتعلق بمفهوم الرقابة وبما يتعلق بتعريف منطقة التوحيد التي اتخذت كمرجع من قبل IAS، والتي قد تسيطر حتى من دون وجود صلة الاستثمار ؛ وأشار الباحثان إلى أنه ما لا يقل عن 68.88٪ من المجمعات تمت استبعاد شركات تابعة من مجال التوحيد دون تقديم أي أسباب.

➢ **ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:** من خلال عرض للدراسات السابقة يمكن القول أن ما تتميز به الدراسة الحالية عن سابقاتها:

- إن موضوع الدراسة سيشمل مجمع الشركات بالتحديد، دون غيره من المؤسسات الأخرى؛

- استعمال مؤشرات المردودية كأداة لحل إشكالية الدراسة، عكس أغلب الدراسات التي ركزت على مجموعة من النسب المالية المختلفة؛

- الاهتمام بنتائج عملية التحليل المالي للحسابات المجمعة، أي مع الاهتمام بنتائج التحليل المالي الخاصة بحصص الأقلية؛

إن الموضوع سيكون ذو قيمة مضافة على مستوى الاقتصاد الجزائري، وذلك بالتركيز على دراسة مجمع من أهم المجمعات الجزائرية؛

كما أن هذه الدراسة تحاول البحث عن مدى أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على نتائج التحليل المالي للحسابات المجمعة المعدة وفق SCF لأول مرة.

1. مفهوم تجميع الحسابات: إن الوقوف على بعض المفاهيم الأساسية حول تجميع الحسابات يشكل حجز الزاوية لفهم هذا الموضوع، ومن خلال مجموعة من المفاهيم التي أستوقفتنا، يمكن تعريف **تجميع الحسابات** على أنها

تقنية محاسبية تساعد على عرض إجمالي العمليات التي تربط بين الشركة الأم والشركات الفرعية، في شكل قائمة مالية واحدة، من أجل تقديم الوضعية المالية ونتائج المجمع ككل في شكل معلوماتي يمتاز بالمصداقية التامة. والهدف منها الكشف عن الوزن الاقتصادي للمجمع، القضاء على تأثير العلاقات داخل الأطراف المكونة للمجمع والتي لها أثر سلبي عند عملية التحليل، إعطاء الرؤية المالية الصادقة للمجمع بعد تجريده من كل أنواع التمويل بين شركات المجمع، وأخيراً تحليل نتائج المجمع كمقارنة شخصية للأطراف المعنية.

2. المؤسسات المعنية بالتجميع: من خلال نص المادة 732 مكرر 3 من القانون التجاري الجزائري تنص على أنه " **تلتزم الشركات القابضة التي تلجأ علنا للادخار و/أو المسعرة في البورصة بإعداد الحسابات المجمعة ونشرها**". أما القانون الفرنسي ينص من خلال المادة L233-16 على أنه " **يجب على الشركات التجارية تأسيس ونشر كل سنة بناء على طلب من مجلس الإدارة، والمجلس التنفيذي، والمدير حسب الاقتضاء، الحسابات المجمعة وتقرير عن إدارة المجمع، عندما يسيطرون عليها كليًا، أو بصورة مشتركة مع واحدة أو أكثر من الشركات الأخرى، أو يكون لها تأثير كبير عليهم في ظروف محددة...**" [11]. أما مجموعة دول الإتحاد الأوروبي قد اعتمدت لائحة في 7 جوان 2002 تضم معايير المحاسبة الدولية لسنة 2005. وتطلب إلزامية الشركات المدرجة في أسهمها في البورصة تقديم حسابات مجمعة وفقا للمعايير التقارير الدولية لسنوات التي تبدأ في أو بعد 1 جانفي 2005 [12].

ومما سبق نستنتج انه لا توجد قاعدة عامة بموجبها يتم عرض الحسابات المجمعة من عدمها، وإنما يحددها المحيط الاقتصادي للدولة حسب ما تنص عليه التشريعات القانونية المعنية بذلك.

3. إجراءات إعداد قوائم مالية حسب النظام المحاسبي المالي كسابقة أولى: فحسب التعليمة **الوزارية رقم 02 مؤرخة في 29 أكتوبر 2009** تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي ابتداء من 2010، وبتطبيق رجعي تكون بدايتها سنة 2009، فتحدد الإجراءات تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة والمستوحى أساسًا من IFRS 1، إلا أن هذا الأخير ينص صراحة أن تطبيق هذا المعيار يلزم السياسات المحاسبية بتطبيق جميع معايير التقارير المالية الدولية وبشكل كامل، عند إعداد التقارير المالية لأول مرة. وقد نصت التعليمة الوزارية على انه تقوم الكيانات بتطبيق الرجعي للنظام المحاسبي المالي وفق مراحل تم تحديدها ضمن نفس التعليمة.

II. الطريقة والأدوات المستخدمة:

1. مجتمع وعينة الدراسة: باعتبار أن منهج الدراسة هو دراسة حالة فإن عينة الدراسة تتمثل في مجمع صيدال وبالتحديد " **لشركات التابعة المملوكة والتي تفوق نسبتها 50%** " وذلك بغية تسهيل الحصول على المعلومات الخاصة بشركات التابعة والتي بلغ عددها أربع شركات تابعة وهي **(فارمال، انتيبيوتيكال وبيوتيك، سوميدال).** وباعتبار مجمع صيدال مثله مثل باقي المجمعات الموجودة على المستوى الوطني تم إخضاع قوائمه المالية لتبني SCF ابتداء من 2010/01/01، وسنحاول من خلال تبني هذا النظام تقييم مدى تطبيق معايير المحاسبة الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي من جهة، وتأثير تطبيق هذه المعايير على نتائج التحليل الماليللحسابات المجمعة خلال المرحلة الانتقالية من جهة أخرى، أما بخصوص متغيرات الدراسة تتمثل في:

- **المتغير المستقل:** ويتمثل في المعايير المحاسبة الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي والمستنبطة من خلال الدراسات السابقة، والمتمثلة في معايير المحاسبة الدولية "**36 - 19 – 16 – IAS 12** "، والتي تتضمن 11 فقرة، 14 فقرة، أربع فقرات وفقرة واحدة على التوالي، بالإضافة إلى **IFRS 3** لكن تم إقصاء هذا الأخير نظرا لعدم وجود عملية دمج لفروع جديدة خلال المرحلة الانتقالية، وسيتم تقييم تطبيق المعايير المذكورة سابقا لمدة 4 سنوات، من 2009 – 2012، وبالرغم من عدم تغيير قوانين الصادرة بتنظيم SCF، لكن اخترنا هاته المدة تجنبًا لوجود أي مشكل قد يعيق من تطبيق الحرفي لـ SCF خلال السنتين الأوليتين نظرا لغياب التكوين الجيد في تطبيق النظام المحاسبي المالي. وسيتم في هذا الجزء تقييم مدى تطبيق متطلبات هذه المعايير على مجمع صيدال بالاعتماد على تحليل القوائم المالية والملاحق الخاصة وهذا حسب ما سيتم شرحه في الجدول رقم (2). ومن ثم يتم تطبيقه توالي على كل معيار من خلال ما سيتم توضيحه على مستوى الجداول (3،4،5،6)، وأخيرا يتم دراسة وجود علاقة ذات دلالة إحصائية من عدمه بين فقرات معايير المحاسبة الدولية المذكورة آنفا وما يقابلها ضمن النظام المحاسبي المالي، والتي سيتم توضيح نتائجها حسب ما يبنه الجدولين رقم (7 - 8).

- **المتغير التابع:** ويتمثل في "**المردودية المالية والاقتصادية**" لمجمع صيدال خلال سنة 2009 – 2010. ويتم من خلالها مقارنة نتائج "**المردودية المالية والاقتصادية**" لمجمع المحل الدراسة خلال المرحلة الانتقالية، فبالنسبة لسنة 2009 تم إعداد قوائم مالية وفق SCF ولكن ذلك من خلال تبديل الحسابات وفقط عن طريق جدول المراسلات "**Tableaux Correspondances PCN/SCF**" وتم التطبيق الفعلي لـ SCF على مستوى الشركة خلال السنة 2010. وسنقوم باستعراض الميزانية المختصرة لمجمع صيدال والمملوكة لشركات التابعة التي نسبة سيطرتها 50% كما يوضحها الجدول رقم (9)، أما مؤشرات المردودية الخاصة بالحسابات المجمعة المستخدمة في هذه الدراسة تم تلخيصها في الجدول رقم (10) متضمنا نتائج التحليل.

2. أداة الدراسة: أما بالنسبة لأدوات البحث العلمي، قد تم الاعتماد على عملية جمع الوثائق كأداة من أدوات البحث العلمي. بالإضافة إلى كل من الملاحظة والمقابلة. أما بخصوص البرامج والمعالجات المستخدمة وبغية تسهيل عملية التحليل، تم تجميع البيانات المحصلة وتفريغها في برنامجي Excel، و16 SPSS وذلك حسب طبيعة المعلومة.

3. الأساليب الإحصائية المستخدمة: ففيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم الاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية متمثلة في المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري واختبار (**ت**) لعينتين مستقلتين، والهدف منه الوصول إلى إجابة مفادها، هل المتوسطين الحسابيين للمجموعتين متسلسلتين من المعايير المطبقة احدهما وفق معايير المحاسبة الدولية، والأخرى وفق SCF، يربطهما توافق ذات دلالة إحصائية من عدمها.

III. النتائج ومناقشتها:

1. تحليل النتائج:

1.1. ما مدى استجابة القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند تطبيقها لأول مرة ؟

أظهرت النتائج الخاصة بنسب تطبيق معايير المحاسبة الدولية على مستوى شركة الأم لمجمع صيدال وهذا بالرجوع إلى الجداول (**3،4،5،6**)، أن نسب التنفيذ الكلية للمعايير تراوحت بين 39% إلى 100%، وبنسب إجمالية قدرت بـ 68,75%، ويعود ذلك إلى تفاوت نسب تطبيق هذه المعايير من جهة، وتفاوت نسب تطبيق المعيار من سنة إلى أخرى من جهة ثانية، وسيتم توضيح ذلك مفصلا كما يلي:

- **المعيار المحاسبي الدولي 12 "ضرائب الدخل" :** بالرجوع إلى الجدول رقم (3) تراوحت نسب تنفيذ هذه الأخيرة بين 23% إلى 50% مع ثباته في سنتين الأخيرتين؛
- **المعيار المحاسبي الدولي 16 "الممتلكات والمصانع والمعدات" :** وبالرجوع إلى الجدول رقم (4) تراوحت نسبة تنفيذ هذه الأخيرة على مستوى الشركة الأم مابين 61% إلى 79%؛
- **المعيار المحاسبي الدولي 19 "منافع الموظفين" :** من خلال الجدول (5) نلاحظ عن طريق عملية التحليل، أنه قد تم الامتثال لجميع متطلبات هذا المعيار على مدار سنوات الدراسة، مما جعل نسبة التنفيذ ثابتة ومكتملة 100%.
- **المعيار المحاسبي الدولي 36 "انخفاض قيمة الأصول" :** تراوحت نسبة تنفيذ متطلب هذا المعيار بين 0% إلى 100%، والمتمثل في إلزامية المؤسسة في كل تاريخ إبلاغ تقييم إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصول؛

2.1. هل تلتزم القوائم المالية المجمعة المعدة وفق النظام المحاسبي المالي لمجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي ؟

يوضح الجدول (7) معلومات حول العينة المدروسة، إذ أنه أوضح أن حجم متطلبات أو فقرات الخاصة بمعايير المحاسبة الدولية تقدر بـ 116 وهي نفسها حجم الفقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي، وقد قدر المتوسط الحسابي لفقرات معايير المحاسبة الدولية بـ 2 وبانحراف معياري معدوم، أما فقرات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي قدر متوسطها الحسابي 1,3190، انحراف معياري 0,91935 وقدر الخطأ معياري للوسط بـ 0,08536.

وقد أظهرت نتائج الجدول (8) أن قيمة اختبار ليفني Levene هي 818,852 وبواقع دلالة 0,000، وهذه القيمة أقل من مستوى الدلالة 0.05 =α، وهذا بدوره يبين أننا نستطيع الافتراض بأن تباين مجتمعي الدراسة غير متساويين، وبالتالي سنعتمد على النتائج الموجود في السطر الثاني من نفس الجدول والمسماة بـ Equal variances not assumed، والذي يبين أن قيمة اختبار T هي 7,978- وبدرجة حرية مقدارها 115، وأن الفرق بين متوسطي العينتين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي هو 0,68103؛

3.1. ما مدى أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية ؟

قبل قياس أثر تطبيق SCF على نتائج التحليل المالي، سنحاول إعطاء قراءة أولية لنسب التطور الموضحة في الجدول (9)، إذ يوضح هذا الأخير أن أغلب عناصر الميزانية المختصرة حدث فيها زيادة ملحوظة خلال المرحلة الانتقالية، باستثناء كل من عناصر قيم الاستغلال والتي حدث فيها تراجع بنسبة -15%، وكذلك قيمة الديون قصيرة الأجل بنسبة -7% ويرجع سبب تراجع هذه الأخيرة إلى انخفاض كل من قيم ديون الموردون والتزاماتها نحو الضرائب، أما بخصوص الزيادة الخاصة بكل من الأصول الثابتة والدين طويلة الأجل، يرجع سببها الرئيسي إلى الزيادة الكبيرة في حجم الأصول الثابتة، وبالتحديد إلى زيادة قيمة الأراضي والتي بلغت 7135480473,75 وبزيادة قدرها 4452880218,30 مقارنة بسنة 2009، وبعد الاطلاع ضمن الملاحق الخاصة بالشركة الأم وجدنا أن سبب هذه الزيادة المرتفعة لم يكن جراء قيام الشركة الأم أو إحدى شركاتها التابعة بعملية إعادة التقييم لعناصر الأصول الثابتة، ولكن يرجع إلى نقل موقع (**الشركة المنحلة**) لصيدال بعد قرار CPEN°07/95/17/06/2009. ويرجع كذلك السبب الرئيسي وراء الزيادة الكبيرة في قيمة الديون طويلة الأجل، إلى الزيادة في قيمة المؤونات والإيرادات المؤجلة والتي بلغت 6749161572,2 وبزيادة قدرها 5585014943,67 مقارنة بسنة 2009. ومن خلال ملاحق الخاصة بالشركة الأم يرجع سبب هذه الزيادة إلى إعانات الاستثمار والتي قدرت بـ 5438501725.39 نتيجة نقل موقع (**الشركة المنحلة**) لصيدال.

ومن خلال كل ما سبق سنحاول مقارنة نتائج التحليل المالي لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية وهذا حسب ما يوضحه الجدول (10):

➢ **حساب المردودية الاقتصادية:** وتنقسم المردودية الاقتصادية إلى مؤشرين رئيسيين وهما:

- **معدل مردودية الأصول**: ومن خلال تحليل الميزانية المختصرة لمجمع صيدال إذ نجد أن معدل مردودية الأصول لسنة 2009 يقدر بما ب 0,13 أي بما نسبته 13 %، وتعتبر هذه النسبة مقبولة لحد ما مقارنة بمعدل العائد على الأصول لسنة 2010 والذي بلغ 4% وتعتبر هاته النسبة ضعيفة جدا نظر لموقع مجمع صيدال في المجال الصيدلاني في الجزائر، لكن يرجع سبب هذا الاختلاف لزيادة الكبيرة في حجم الأصول الثابتة وبالتحديد الزيادة الموجودة في قيمة الأراضي مقارنة بسنة 2009، إضافة إلى انخفاض قيمة النتيجة الصافية مقارنة بسنة 2009 وراجع سبب هذا الانخفاض بدرجة كبيرة لانخفاض التغير في قيمة المخزونات الجارية والمخزونات تامة الصنع، والتي فاقت قيمتها 3 ملايير دينار جزائري.

- **معدل مردودية الأموال التشغيلية:** ومن خلال تحليل الميزانية المختصرة لمجمع صيدال إذ نجد أن معدل مردودية الأموال التشغيلية لسنة 2009 يقدر بحوالي % 23 وتعتبر نسبة مقبولة مقارنة بالسنة التي تاليها، إذ أن هذه الأخيرة تزيد على ما يقارب 70% من معدل مردودية الأموال التشغيلية لمجمع صيدال خلال سنة 2010، ويرجع هذا لنتيجة لامتصاص صافي نتيجة الربح التشغيلي في علاقته بحجم الاستثمار في الأصول المرتبطة بالنشاط التي سببها الأول التغير الكبير في قيمة الأراضي، الأمر الذي قد يعني عدم سلامة القرارات المتخذة من طرف إدارة الشركة والمتعلقة بقرار توسعات استثمارية غير مدروسة.

➢ **حساب المردودية المالية:** ما يميز حساب المردودية المالية للحسابات المجمعة هو إمكانية تقسيمها حسب الأطراف المساهمة فيه، والتي تنقسم إلى مردودية مالية خاصة بالمجمع، وأخرى خاصة بحصص الأقلية وأخيرا مردودية مالية إجمالية، ولاستحالة قياس أثر تطبيق SCF على المردودية المالية نتيجة لاستحالة قياس هذه الأخيرة خلال سنة 2009 باعتبارها أول سنة تطبيق وهذا يمنعنا من تحديد قيمة الأموال الخاصة في بداية الفترة لإجمالي الشركات المملوكة والتي تفوق نسبة السيطرة عليها 50% وخاصة أن مجمع لم يعرضها على مستوى القوائم المالية المعدة وفق PCN، سنكتفي في هذه الدراسة بحساب المردودية المالية بأنواعها لسنة 2010، وما هو الجديد الذي قد يؤثر على نتيجتها وذلك كالتالي:

- **المردودية المالية الإجمالية** لسنة 2010 بلغت ما نسبته 0,09 وهي تعبر على نسبة متوسطة، وتفسر هذه النسبة أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة يولد ربح قدره 9% دج؛

- **المردودية المالية الخاصة بالمجمع** وبلغت نسبتها 0,14 وهي تعبر على نسبة جيدة ومرضية، وتفسر هذه النسبة أن الدينار الواحد الذي يستثمره أصحاب رأس المال في الشركة يولد ربح قدره 14% دج. ويرجع سبب الزيادة في المردودية المالية الخاصة بالمجمع مقارنة بالإجمالية إلى ضعف نتيجة حصص الأقلية والتي تعبر عن ما نسبته 0,58% مقارنة بأموالها الخاصة المستثمرة داخل المجمع والتي تقدر بـ 6,1%، وهذا مما أثر سلبا على المردودية الإجمالية؛

- **المردودية المالية الخاصة بحصص الأقلية** وبلغت نسبتها 0,009 وهي تعبر على نسبة ضعيفة جدا، وتفسر أن الدينار الواحد الذي يستثمر من طرف الشركات المملوكة التي تفوق 50% في المؤسسة يولد ربح قدره 0,9% دج.

2. اختبار الفرضيات:

1.2. الفرضية الرئيسية الأولى: هناك استجابة متوسطة في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد مجمع صيدال لقوائمه المالية؛

من خلال الجداول (3،4،5،6)، والتي أوضحت أن متوسط النسبة الإجمالية لتطبيق متطلبات معايير "IAS 12 – 36 - 19 – 16" قدرت بـ 68,75%، وهي نسبة متوسطة وتعتبر غير مقبولة لحد ما. وعليه فإننا نقبل الفرضية الأولى وهذا يعني أنه هناك استجابة متوسطة في تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد مجمع صيدال لقوائمه المالية؛

2.2. الفرضية الرئيسية الثانية : يلتزم مجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي عند إعداد قوائمه المالية المجمعة؛

من خلال الجدول (8) بلغت قيمة اختبار T هي 7,978 - وبدرجة حرية مقدارها 115، وأن الفرق بين متوسطي العينتين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي هو 0,68103. ومن خلال ما سبق نلاحظ أن قيمة Sig= ,000 أقل من قيمة 0 =α 05. وبالتالي فإننا نرفض الفرض الصفري ونقبل البديل، وهذا يعني أنه هناك علاقة ذات دلالة إحصائيًّة بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، ومتطلبات نظام المحاسبي المالي. وبالتالي نقبل الفرضية الرئيسية الثانية والتي مفادها أنه يلتزم مجمع صيدال بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية التى لها أثر مباشر على عملية التحليل المالى عند إعداد قوائمه المالية المجمعة، وبالتالى نستطيع القول على أنه هناك توافق بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية المؤثرة على نتائج التحليل المالي ومتطلبات الخاصة بالقوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي المدروسة على مدار 4 سنوات.

3.2. الفرضية الرئيسية الثالثة : ليس هناك أي اختلاف في قياس كل من المردودية المالية أو الاقتصادية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة؛

من خلال الجدول (10) والذي يوضح كيفية قياس مردودية المالية والاقتصادية الخاصة بالحسابات المجمعة، يتبين لنا أنه هناك فرق بين كيفية حساب المردودية المالية للقوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة، ومن خلال ما سبق نرفض الفرضية الثالثة والتي مفادها ليس هناك أي اختلاف في قياس كل من المردودية المالية أو الاقتصادية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة، وبالتالي نستطيع القول على أنه هناك اختلاف في قياس كل من المردودية المالية عند تحليل القوائم المالية الفردية مقارنة بالقوائم المالية المجمعة، ويتمثل ذلك الفرق بالاهتمام بمردودية كل من حصص الأقلية، حصة المجمع والحصة الإجمالية للمجمع؛

4.2. الفرضية الرئيسية الرابعة : ليس هناك أي تأثير لتطبيق النظام المحاسبي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية؛

من خلال الجدول (10) نستطيع القول:

- بالرغم من وجود أثر عند تطبيق SCF على نتائج المردودية الاقتصادية لمجمع صيدال خلال المرحلة الانتقالية، لكن يعتبر ضعيف جدا من خلال عدم استخدام العناصر التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي والمدروسة في بحثنا والمتعلقة **بالمعيار المحاسبي رقم (16)** والتي أساسها اختيار طريقة محاسبية متمثلة في نموذج إعادة التقييم، إلا أن الشركة الأم قامت باختيار نموذج التكلفة التاريخية، وبالنسبة **للمعيار المحاسبي الدولي (36)** إذ أن الشركة لم تقم بالإفصاح عن انخفاض في قيمة أصولها بالرغم من الاعتراف بمخصصات الاهتلاك، المؤونات وتدني قيم الأصول، أما بخصوص **المعيار المحاسبي الدولي (12)** فقيمة الضرائب المؤجلة على الأصول فكانتا ثابتتين على مدار السنتين نظرا لتطبيقهما على مستوى شركتين فقط وهما **"فارمال وبيوتيك"** والتي قدرت قيمتها بـ 187722185,64، وكان لهذه الأخيرة تأثير سلبي على كل من مردودية الأصول ومردودية الأموال التشغيلية لسنة 2009 بنسب 0,92- % و 1,32 - % تواليا، ويعود سبب تأثير ذلك لقيمة الضرائب المؤجلة على الأصول ضمن الأصول الثابتة.

- لاحظنا بالرغم من اختلاف مستويات المردودية المالية، إلا أننا لم نلاحظ أي تأثير **لمعيار المحاسبي رقم (12) ضرائب الدخل** على مستوى المردودية بأنواعها، إذ يعود ذلك لمستوى الضرائب المؤجلة ضمن جدول حسابات النتائج والتي كانت معدومة، إذ أن هذه الأخيرة يكون لها أثر مباشر على النتيجة، ومن ثم على مستوى المردودية ككل. أما بخصوص **المعيار المحاسبي رقم (16)** فاختيار نموذج التكلفة التاريخية، بدلا من نموذج إعادة التقييم يعني عدم وجود أي تأثير على مخصصات الاهتلاك ومن ثم على النتيجة ككل، وعدم تأثير على النتيجة يعني لا وجود لأثر على مستوى المردودية بأنواعها، وكذلك الحال بالنسبة **للمعيار المحاسبي الدولي (36)** إذ أن الشركة لم تقم بالإفصاح عن انخفاض في قيمة أصولها بالرغم من الاعتراف بمخصصات الاهتلاك، المؤونات وتدني قيم الأصول وهذا بدوره لا يؤثر على مستوى النتيجة ومن ثم على المردودية ككل، أما بخصوص **المعيار المحاسبي الدولي (19)** فتبني المؤسسة محل الدراسة لمتطلبات المعيار ضمن المخطط المحاسبي الوطني لم يجعل لهذا المعيار أي تأثير على المردودية بأنواعها، وذلك من خلال قيام المؤسسة بتحويل حساب 196300 ضمن PCN إلى حساب 153000 ضمن SCF.

ومن خلال ما سبق نرفض الفرضية الرئيسية الرابعة والتي مفادها ليس هناك أي تأثير لتطبيق النظام المحاسبي المالي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية، إذ أننا نستطيع القول على أنه هناك تأثير لتطبيق النظام المحاسبي على نتائج المردودية المالية والاقتصادية خلال المرحلة الانتقالية.

3. نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية:

من خلال الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن عرضها على النحو التالي:

- هناك استجابة لتطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية "IAS 12 – 16 – 19 - 36 " بنسب متفاوتة، عند إعداد قوائم مالية مجمعة معدة وفق SCF؛

يوجد توافق بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية المؤثرة على نتائج التحليل الماليومتطلبات الخاصة بالقوانين والتعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي المالي المدروسة على مدار 4 سنوات، وهذا الذي يعبر عنه التوافق الدال إحصائيا بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي، والمتطلبات الخاصة بـSCF، وهذا ما يفسره ناتج اختبار T لعينتين مستقلتين، والذي يساوي 7,978- وبدرجة حرية مقدارها 115، وكانت قيمة Sig= ,000 وهي أقل من قيمة 05. 0 =α؛

- تم ملاحظة أن أبرز الاختلافات بين مؤشرات تحليل القوائم المالية الفردية والمجمعة، ما تم استخلاصه من مؤشر المردودية المالية وهو الاهتمام بقياس مؤشرات المالية الخاصة بكل الأطراف سواء كانت إجمالية أو خاصة بالمجمع أو بحصص الأقلية؛

- بالرغم من استجابة النظام المحاسبي المالي لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية التي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي، إلا أننا لم نلتمس هذا خلال المرحلة الانتقالية ويعود ذلك إلى:

- **بالنسبة لمعيار المحاسبي الدولي رقم (12)** عدم استخدام الضرائب المؤجلة ضمن جدول حسابات النتائج والذي له أثر مباشر على النتيجة ومن ثم على المردودية ككل، وبالرغم من استخدام الضرائب المؤجلة على الأصول والذي بطبيعة الحال سيكون له أثر مباشر على كل من مردودية الأصول ومردودية الأموال التشغيلية عند احتساب إجمالي

الأصول، لكن صغر قيمته مقارنة بحجم إجمالي الأصول جعل تأثيره عند حدود 1 % ويرجع ذلك لعدم استخدام هذا الحساب على مستوى الشركة الأم وشركتين تابعتين (**انتيبيوتيكال، سوميدال**)؛

- **بالنسبة لمعيار المحاسبي الدولي رقم (16)** عدم استخدام المؤشر الرئيسي في تأثير على عملية التحليل المالي والمتمثل في اختيار سياسة محاسبية تتمثل في نموذج إعادة التقييم، والتي لها أثر مباشر على عملية التحليل المالي ككل من خلال التغيير الواضح في قيمة الأصول الثابتة من جهة، ومن ثم التأثير على مخصصات الاهتلاك ضمن جدول حسابات النتائج من جهة أخرى؛
- **بالنسبة لمعيار المحاسبي رقم (19)** بالرغم من استخدام الكلي لمتطلبات هذا المعيار لكن سبب عدم ظهور أي تأثير راجع إلى استخدام المجمع لمؤونة المعاشات والتقاعد حتى قبل تبني النظام المحاسبي المالي؛
- **بالنسبة لمعيار المحاسبي رقم (36)** يرجع ذلك لعدم الاعتراف بانخفاض قيم الأصول خلال سنتي 2010/2009. وهذا حسب ما يوضحه الجدول رقم (6).

IV. الخلاصة:

من خلال الجانب التطبيقي لدراسة أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على مردودية المالية والاقتصادية لمجمع صيدال ومقارنة بجل الدراسات السابقة، ما يمكننا قوله أننا لم نلتمس أي تأثير على مستوى المردودية المالية، وهناك تأثير ضعيف على مستوى المردودية الاقتصادية راجع ذلك نتيجة لتطبيق الضرائب المؤجلة على الأصول على مستوى شركتين فقط وهما **"فارمال وبيوتيك"**، وإجمالا يعود ضعف تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي لأول مرة على المردودية بنوعيها إلى:

- وجهة نظر مجمع الدراسة في تطبيق SCF على أنه مجرد انتقال من حساب إلى حساب، لكن تطبيق هذا الأخير أعمق من أنه تغير في مدونة الحسابات أو تغيير في شكل القوائم المالية، وعرض الميزانية المالية عوض ميزانية محاسبية... ؛
- التقليل من شأن المشروع من حيث الوقت اللازم لتنفيذه وتكوين إطارات مختصة ومؤهلة تكن لها دراية معمقة بمعايير المحاسبة الدولية تساعد على عملية الانتقال وإعطاء صورة صادقة وواضحة حول هذا التحول.

- ملحق الجداول والأشكال البيانية :

الجدول رقم (1): ملخص لأهم الدراسات السابقة

الدراسة	الدولة	فترة الدراسة	حجم العينة	الأدوات المستخدمة	الهدف
Agca A. and Aktas R, 2007	تركيا	2005-2004	147 شركة	استخدام اختبار "t" على 12 نوع من النسب المالية	قياس مدى الاختلاف بين قيمة النسب المالية معدة وفق IFRS و معايير التركية.
Callao, Jarne and Laínez, 2007	اسبانيا	2005-2004	35 شركة	استخدام اختبار الدلالة الإحصائية للفروق بين قيمة المؤشرات معدة وفق IFRS و معايير الاسبانية. على 10 أنواع من النسب المالية.	تحديد إذا ما كانت الشركات الإسبانية قابلة للمقارنة عند تطبيق بعض من معايير IFRS، وتحديد تأثير اعتماد IFRS على أهمية إعداد التقارير المالية في اسبانيا.
Lantto and Sahlström, 2009	فلندا	2005-2004	91 شركة	بالاعتماد على الفروق الموجودة في مؤشرات " الربحية، الرافعة، السيولة"	هدفت هذه الدراسة إلى التحقق في النسب المالية الرئيسية في إطار اعتماد معايير IFRS.
Silva, do Couto and Cordeiro, 2009	برتغال	2005-2004	39 شركة	الإحصاء الوصفي، تحليل نسب العنقودية، ونماذج الانحدار الخطي.	هدفت الدراسة لتقييم اثر تنفيذ IFRS على الحسابات الموحدة (الميزانية وجدول حسابات النتائج)
Klimczak, Karol Marek, 2011	بولندا	2008-2000	159 شركة	تحليل بنود الميزانية، صافي الأرباح واستخدم النموذج عوائد متوقعة من قبل Dobija-Klimczak	تحديد كيف كان رد فعل المشاركين في السوق عند تطبيق IFRS وإذا كان سلوكهم تغيرت بعد ذلك.
Jindrichovska, I. – Kubickova, D, 2012	التشيك	2005-2004	16 شركة	استخدام اختبار "t" على 14 نوع من النسب المالية.	تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تأثير القواعد الجديدة للتقارير IFRS على النسب المالية المعدة في الشركات التشيكية.
Erick R. Outa, 2011	كينيا	2004-1995	320 ملاحظة من أصل 32 شركة	منهج وثيقة التحليل الكمي.	استعراض تأثير اعتماد IFRS على نوعية المحاسبة للشركات المدرجة في كينيا.
Edilson Paulo et al.	برازيل	2011-2000	برازيل ومجموعة من الدول الأوروبية.	نماذج الفنية تجريبية.	تحليل أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة الأرباح المعلنة " تحليل الأرباح، ثبات التدفقات النقدية، التحفظ وإدارة الأرباح" من قبل الشركات العامة البرازيلية والأوروبية.
Alain SCHATT, Elise GROSS 2007	فرنسا	2004	37 شركة	تحليل القوائم المالية.	فهم افضل لاثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS على الوضع المالي للشركات الفرنسية مدرجة في البورصة.
Paolo Andrei, et al. 2005	ايطاليا	2003	191 شركة	الاعتماد على التحليل النتائج من البحوث التجريبية	تحليل الاختلافات الرئيسية التي أدخلتها / IAS IFRS، مقارنة لأحكام معايير المحاسبية الإيطالية.

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (2): طريقة حساب درجة تطبيق متطلبات معايير المحاسبة الدولية محل الدراسة

وصف العلامة	العلامة	النسبة المئوية	ملاحظة
يطبق بشكل كامل	2	100 %	عند تطبيق لمتطلب المعيار يأخذ علامة (2) وهي التي تمثل النسبة المئوية كاملة 100 %.
يطبق بشكل جزئي	1	50 %	عند تطبيق لمتطلب المعيار بشكل شبه كامل يأخذ علامة (1) وهي التي تمثل النسبة 50 %.

لا يطبق	0	0 %	عند عدم تطبيق لمتطلب المعيار بشكل كلي يأخذ علامة (0) وهي تمثل النسبة منعدمة 0 %.
لا ينطبق	/	خارج التقييم	عندما لا ينطبق المتطلب على حالة المجمع تأخذ علامة(N /V) ويقصى المتطلب من الحساب.

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (3): درجة تطبيق متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 12

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 12	فترة التطبيق	التنفيذ المعياري	التنفيذ الفعلي	نسبة التنفيذ	نسبة التنفيذ الكلية	2009	2010	2011	2012
يتم الاعتراف بالضريبة الحالية كالتزام إلى أن يتم تسديدها	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
يتم الاعتراف بالضريبة الحالية كأصل إلى المدى الذي يزيد المبلغ المسدد عن المبلغ المستحق	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
يتم الاعتراف بأصول الضريبة المؤجلة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
يتم الاعتراف بخصوم الضريبة المؤجلة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
يتم الاعتراف بالضريبة المؤجلة والحالية كدخل أو مصروف	2009	2	1	%50		1			
	2010	2	1	%50			1		
	2011	2	1	%50				1	
	2012	2	1	%50	1				1
يتم توضيح التأثيرات الضريبية على التوزيعات	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
تحديد متطلبات العرض والإفصاح									
قيام المجمع بإجراء مقاصة بين أصول الضريبية المتداولة وخصومها المتداولة في الميزانية إذا كان للمنشأة الحق القانوني في الإطفاء على أساس الصافي، تصنيف وعرض أصول وخصوم الضريبية المستحقة كأصول أو خصوم غير متداولة	2009	2	/	/		/			
	2010	2	/	/			/		
	2011	2	/	/				/	
	2012	2	/	/	/				/
يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المتداولة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
يتم الإفصاح عن أصول وخصوم الضريبة المؤجلة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
يتم الإفصاح عن دخل الضريبة المتعلق بالربح أو الخسارة من الأنشطة العادية	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	2	%100	0,5				2
يتم الإفصاح عن مكونات مصروف الضريبة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات بعد استبعاد علامة عدم التطابق		**80**	**34**		**8,5**	**5**	**9**	**9**	**11**
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة		**1,00**			**0,39**	**0,23**	**0,41**	**0,41**	**0,50**
نسبة تنفيذ المنوية لكل الفقرات في كل سنة		**100%**			**39%**	**23%**	**41%**	**41%**	**50%**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (4) : درجة تطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 16

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 16	فترة التطبيق	التنفيذ المعياري	التنفيذ الفعلي	نسبة التنفيذ	نسبة التنفيذ الكلية	2009	2010	2011	2012
يعترف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يكون من المحتمل أن المنافع الاقتصادية المستقبلية	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	

سوف تتدفق من الأصل للمشروع	2012	2	2	%100	2				2
يعترف ببند الممتلكات والمصانع والمعدات كأصل عندما يمكن قياس تكلفة الأصل على المشروع	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
يجب قياس بند الممتلكات والمصانع والمعدات المؤهل للاعتراف به كأصل مبدئيا على أساس التكلفة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
اختيار سياسة محاسبية للتطبيق أما نموذج التكلفة أو نموذج إعادة التقييم	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
التسجيل بالتكلفة مطروحا منها الاهتلاك المتراكم وأية خسائر أخرى لانخفاض القيمة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
اهتلاك كل جزء من بند الممتلكات والمصانع والمعدات يكون ذو تكلفة هامة فيما يتعلق بالتكلفة الإجمالية للبند	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
تخصيص المبلغ القابل للاهتلاك على أساس منتظم خلال عمره الإنتاجي	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
تضمين الربح أو الخسارة الناتجة من إلغاء الاعتراف في حساب الربح أو الخسارة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
الإفصاح عن أسس القياس المستخدمة لتحديد إجمالي المبلغ المرحل	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
الإفصاح عن طرق الاهتلاك المستخدمة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
الإفصاح عن الحياة الانتاجية أو معدلات الاهتلاك المستخدمة	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
الإفصاح عن المبلغ المرحل والاهتلاك المتراكم	2009	2	1	%50		1			
	2010	2	1	%50			1		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,5				2
الإفصاح عن التسويات ما بين المبلغ المرحل في أول الفترة ونهايتها	2009	2	2	%0		2			
	2010	2	2	%0			2		
	2011	2	2	%0				2	
	2012	2	2	%0	2				2
الإفصاح عن مبلغ النفقات المعترف بها في المبلغ المسجل لبند الممتلكات والمصانع والمعدات في سياق إنشائه	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	0	%0			0		
	2011	2	0	%0				0	
	2012	2	0	%0	0				0
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات		**112**	**82**		**20,5**	**17**	**21**	**22**	**22**
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة		**1,00**			**0,73**	**0,61**	**0,75**	**0,79**	**0,79**
نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة		**100%**			**%73**	**%61**	**%75**	**%79**	**%79**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (5) : درجة تطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 19

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 19	فترة التطبيق	التنفيذ المعياري	التنفيذ الفعلي	نسبة التنفيذ	نسبة التنفيذ الكلية	2009	2010	2011	2012
الاعتراف بالالتزام عند قيام الموظف بتقديم الخدمة للمنشأة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
الاعتراف بالمصروف عندما تقوم المنشأة باهتلاك المنافع الاقتصادية الناشئة عن الخدمة المقدمة	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	

	2012	2	2	%100	2				2
الاعتراف بتكاليف منافع الموظفين قصيرة الأجل كمصاريف ضمن قائمة الدخل	2009	2	2	%100		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
تحديد التزام المنشأة من المبلغ الواجب المساهمة به في البرنامج أو الخطة لكل فترة والاعتراف به كمصروف والتزام في البيانات المالية للمنشأة	2009	2	2	%0		2			
	2010	2	2	%100			2		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	2				2
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات		**32**	**32**		**8**	**8**	**8**	**8**	**8**
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل سنة			**1,00**		**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**	**1,00**
نسبة تنفيذ المئوية لكل الفقرات في كل سنة			**100%**		**100%**	**100%**	**100%**	**100%**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (6) : درجة تطبيق متطلبات معيار المحاسبي الدولي رقم 36

متطلبات المعيار المحاسبي الدولي 36	فترة التطبيق	التنفيذ المعياري	التنفيذ الفعلي	نسبة التنفيذ	نسبة التنفيذ الكلية	2009	2010	2011	2012
يجب على المنشأة في كل تاريخ إبلاغ تقييم ما إذا كان هناك مؤشر على إمكانية انخفاض قيمة الأصل	2009	2	0	%0		0			
	2010	2	1	%50			1		
	2011	2	2	%100				2	
	2012	2	2	%100	1,25				2
نسبة التنفيذ لكل الفقرات في كل السنوات		**8**	**5**		**1,25**	**0**	**1**	**2**	**2**
نسبة التنفيذ لكل فقرات في كل سنة		**1**			**0,625**	**0**	**0,5**	**1**	**1**
نسبة تنفيذ المئوية لكل فقرات في كل سنة		**%100**			**%62,5**	**%0**	**%50**	**%100**	**%100**

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول رقم (7) : وصف عينات الدراسة من حيث الحجم، المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

	فقرات	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
SAMPLES	معايير محاسبة الدولية	116	2,0000	,00000	,00000
	النظام المحاسبي المالي	116	1,3190	,91935	,08536

المصدر : برنامج spss

الجدول رقم (8) : نتيجة اختبار T لدراسة توافق بين متطلبات معايير المحاسبة الدولية، وما يقابلها ضمن SCF

		Levene's Test for Equality of Variances		t-test for Equality of Means						
		F	Sig.	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Std. Error Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
									Lower	Upper
SAMPLES	Equal variances assumed	818,852	,000	-7,978	230	,000	-0,68103	,08536	-0,84922	-0,51285
	Equal variances not assumed			-7,978	115	,000	-0,68103	,08536	-0,85012	-0,51195

المصدر: برنامج SPSS

الجدول (9) : الميزانية المجمعة المختصرة لمجمع صيدال للفترة 2009 - 2010

الأصول	سنة 2009	سنة 2010	نسب التطور	الخصوم	سنة 2009	سنة 2010	نسب التطور
الأصول الثابتة	8 537 989 986,97	13 282 968 503,75	%56	أ.خ. للمجمع	10 408 728 719,38	10 891 932 652,62	4,64%
قيم الاستغلال	6 604 995 701,47	5 596 981 513,55	-%15	أ.خ. الأقلية	721 558 023,18	725 087 222,50	0,49%
قيم قابلة للتحقيق	4 652 913 923,97	5 279 551 401,95	%13	ديون طويلة الأجل	2 941 167 102,93	8 486 679 565,69	188,55%
قيم جاهزة	1 756 842 044,07	2 899 721 877,63	%65	ديون قصيرة الأجل	7 481 287 810,99	6 955 523 856,07	-7,03%
مجموع الأصول	21 552 741 656,48	27 059 223 296,88	%26	مجموع الخصوم	21 552 741 656,48	27 059 223 296,88	25,55%

المصدر: من إعداد الباحثين

الجدول (10) : مؤشرات حساب المردودية الاقتصادية والمالية للحسابات المجمعة ومدى تأثرها جراء تطبيق SCF

الأداة	الرمز	القانون	النتيجة لسنة 2009	النتيجة لسنة 2010	نسبة التطور	النتيجة المفروضة في حالة عدم تطبيق م م د رقم 12	النتيجة المفروضة في حالة عدم تطبيق م م د رقم 16	النتيجة المفروضة في حالة عدم تطبيق م م د رقم 19	النتيجة المفروضة في حالة عدم تطبيق م م د رقم 36
المردودية الاقتصادية	مردودية الأصول La rentabilité de l'actif	النتيجة المجمعة / إجمالي الأصول	0,1301	0,04	-%69	0,1313 وبزيادة قدرها 0,92 % خلال سنة 2009، مع استقرارها خلال سنة 2010 لثبات قيمة ضرائب المؤجلة على الأصول	عدم وجود أي تأثير نظرا لاعتماد نموذج التكلفة التاريخية بدل نموذج إعادة التقييم خلال سنتي 2009/ 2010	عدم وجود أي تأثير نظرا لاعتماد المؤسسة على متطلبات المعيار عند تطبيق PCN	عدم وجود أي تأثير نظرا لعد قيام المؤسسة بالإفصاح على قيم تدني الأصول خلال سنتي 2009/ 2010، وهذا بالرغم بالاعتراف بقيم الخاصة بمخصصات الإهتلاك،
	مردودية الأموال التشغيلية Rentabilité des capitaux d'exploitation	الدخل التشغيلي / الأصول الإنتاجية	0,226	0,0675	-70%	0,229 وبزيادة قدرها 1,32 % خلال سنة 2009، مع استقرارها خلال سنة 2010 لثبات قيمة ضرائب المؤجلة على الأصول			
المردودية المالية	المردودية المالية الإجمالية rentabilité	النتيجة الصافية المجمعة /	/	0,09	/	لا يوجد أي تأثير لعدم احتساب ضرائب المؤجلة ضمن ج ح ن خلال سنتي	عدم وجود أي تأثير نظرا لاعتماد نموذج		

	المردودية المالية خاصة بالمجمع rentabilité financière « globale »	(الأموال الخاصة + فوائد الأقلية) بداية فترة			2009 / 2010، وبالتالي لا وجود لأي تأثير على النتيجة الإجمالية، نتيجة الأقلية ومن ثم نتيجة المجمع	التكلفة التاريخية، بدل إعادة التقييم وبالتالي لا وجود لتأثير على مخصصات الاهتلاك ومن ثم على النتيجة الإجمالية، نتيجة الأقلية ونتيجة المجمع		المؤونة وخسارة القيم، إلا أنه لم يتم تحديد رصيد تدني قيم الأصول
	المردودية المالية خاصة بالمجمع rentabilité financière « groupe »	النتيجة الإجمالية للمجمع / الأموال الخاصة للمجمع في بداية فترة	/	0,14	/				
	المردودية المالية خاصة بحصص الأقلية rentabilité financière «minoritaires»	النتيجة الصافية (حصة مساهمي الأقلية) / الأموال الخاصة للأقلية في بداية الفتر	/	0,009	/				

المصدر: من إعداد الباحثين

الإحالات والمراجع:

[1]. Ahmet, Agca. and Aktas, **First Time Application of IFRs and Its Impact on Financial Ratios: A Study on Turkish Listed Firms**, Problems and Perspectives in Management , Volume 5, Issue 2, 2007, P.P.99-112.

[2]. Callao, S., Jarne, J. I., & Lainez, J, **Adoption of IFRS in Spain: Effect on the comparability and relevance of financial reporting,** Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 16, 2007, P.P.148-178.

[3]. Lantto, A. M., & Sahlström, P, **Impact of international financial reporting standard adoption on key financial ratios,** Accounting and Finance, 49, 2009, P.P.341-361.

[4]. Francisco José Ferreira Silva, Gualter Manuel Medeiros do Couto, Ruben Mota Cordeiro**, "Measuring the Impact of international financial reporting standards (IFRS) to financial information of Portuguese companies,** Revista Universo Contábil, Blumenau, v. 5, n. 1, (jan./mar. 2009), P.P.129-144.

[5]. Klimczak, Karol Marek, **Market reaction to mandatory IFRS adoption : evidence from Poland**, Accounting and Management Information Systems. Vol. 10. No. 2 (Jul 2011), P.P.228-248.

[6]. Jindrichovska, I. – Kubickova, D, **Impact of IFRS Adoption on Key Financial Ratios: the Case of the Czech Republic,** https://is.vsfs.cz/el/6410/leto2012/B_PFi/um/3658780/EFAJ_EUFIN_IJ_DK.doc

[7]. Erick R. Outa, **The impact of International Financial Reporting Standards (IFRS) adoption on the Accounting Quality of Listed Companies In KENYA,** International Journal of Accounting and Financial Reporting, vol. 1, No. 1, 2014, P.P.212-241.

[8]. Edilson Paulo, Luiz Felipe De Araújo Pontes Girão, David Carter, Rodrigo Silva De Souza, **The Impact of the Adoption of International Financial Reporting Standards on the Quality of Accounting Information of the Brazilian and European Public Firms,** article in SSRN Electronic Journal. May 27, 2013.

[9]. Alain SCHATT, Elise Gross**, Quelle est l'incidence des Normes IAS/IFRS sur les Capitaux Propres des Entreprises Françaises ?"**, Focus IFRS, Février 2007, P.P.35-39.

[10]. Paolo Andrei, et al, **The impact of the adoption of International Accounting Standards (IFRS) on consolidated financial statements of Italian enterprises**, article in SSRN Electronic Journal. May 2015.

[11]. Institut français d'information juridique, **Code de Commerce**, Edition : 30- 08 - 2015, P.200.

[12]. **L'accord sur les normes comptables internationales aidera les investisseurs et stimulera l'activité économique dans l'UE**. Sur le site http://ec.europa.eu/finance/accounting/legal_framework/ias_regulation/index_fr.htm